

السيّل الجرّار المتدفّق على حدائق الأزهار

كان تحريم النكاح على الأخرى وتحريم وطئها داخلا تحت عموم الآية لأن الوطاء مقصود ومجرد عقد النكاح مقصود وهذه الآية لم يرد ما يعارضها أو يخصصها وأما قوله D أو ما ملكت إيمانهم فالمراد به جواز ما جوزه الشرع ولهذا وقع الإجماع على أنه لا يجوز للمالكة أن يطأها مملوكها ولا للمالك أن يطأه مملوكه وقد حكى ابن عبد البر إجماع الصحابة والتابعين أن هذه الآية خاصة بالرجال دون النساء ثم قوله D وإن تجمعوا بين الاختين مدنية وقوله سبحانه أو ما ملكت إيمانهم مكية وأما قوله ومن فعل اعتزلهما حتى يزيل أحدهما نافذا فلكونه لا يخلص عن الجمع المحرم إلا بذلك ولا بد أن يكون على وجه يمتنع منه جواز وطئها ما دامت اختها في ملكه موطوءة وأما قوله ومن دلست على حر فله الفسخ فوجه ذلك أنه لم يرض بأن تكون زوجته إلا على أنها حرة لما عليه من التبعة في أولاده بلحقهم بأمهم حيث هي أمة مملوكة عند القائل بذلك ولا سيما إذا كان يستطيع نكاح الحرة فإن تدليسها عليه قد أوقعه فيما لا يجوز له وأما لزوم مهرها فهو بما استحل من فرجها وهكذا لحوق ولدها به لأنه لم يرض بنكاحها أمة حتى يلحق الأولاد بها ولا وجه لتسليم قيمة الولد إلى السيد وأما كون الأمة تصير إليه بجنايتها فإن اختار السيد ذلك فهو إليه لأن جناية المماليك متعلقة برقابهم لكن هذا مبني على أنه قد لحقه غرم بتدليسها وهو تسليم قيمة الولد إلى السيد ولا دليل يدل على ذلك قوله الاختلاف إذا اختلفا فالقول لمنكر العقد